



# الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-144  
18 مارس 2002  
الأصل: بالإنكليزية/الفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة

محضر

الجلسة العامة الأولى

الاثنين، الموافق 18 مارس 2002، الساعة 11:30

الرئيس: السيد أ. إيرليفيت (تركيا)

تولي الرئاسة بعد ذلك: السيد ف. م. يوردال (تركيا)

الوثائق	الموضوعات المناقشة	
-	افتتاح الجلسة	1
-	انتخاب رئيس المؤتمر	2
-	كلمة رئيس المؤتمر	3
-	انتخاب نواب رئيس المؤتمر	4
DT/2	الهيكل المقترح للمؤتمر	5
-	انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان وأفرقة العمل	6
-	كلمة مدير مكتب تنمية الاتصالات	7
-	تشكيل أمانة المؤتمر	8
DT/5	إسناد الوثائق	9
-	ساعات عمل جلسات المؤتمر	10
-	بيان كاتب الدولة لشؤون البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمغرب	11

## 1 افتتاح الجلسة

1.1 وجه الأمين العام الدعوة إلى السيد إيرليفنت، نائب المدير العام السابق لإدارة الاتصالات التركية لتولي رئاسة افتتاح الجلسة.  
تولى السيد إيرليفنت رئاسة الجلسة

2.1 أعرب الرئيس عن سروره بإتاحة الفرصة له لخدمة المؤتمر ورحب بجميع الوفود في تركيا. وشدد على ما يمكن للاتصالات أن تساهم به في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبشرية.

## 2 انتخاب رئيس المؤتمر

1.2 وجه الأمين العام الدعوة إلى حكومة تركيا لاقتراح اسم رئيس المؤتمر.

2.2 اقترح وفد تركيا تولى السيد ف. م. يوردال لرئاسة المؤتمر.

3.2 اعتمد الاقتراح بالإجماع.

تولى السيد يوردال رئاسة الجلسة

## 3 كلمة رئيس المؤتمر

1.3 قال الرئيس إنه قد شرف للغاية بانتخابه وإنه سيبدل قصارى جهده لقيادة المؤتمر إلى النجاح ولخدمة البشرية عن طريق خدمته للاتحاد الدولي للاتصالات. وقال إن تركيا كانت عضوا مؤسسا للمنظمة السابقة على الاتحاد الدولي للاتصالات التي أنشئت في القرن التاسع عشر، إلا أن بلاده لم تستطع أن تستضيف مؤتمرا رئيسيا إلا في عام 2000 فحسب، ألا وهو المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2000. ويسعد تركيا الآن أن تخدم الاتحاد الدولي للاتصالات مرة ثانية باستضافة المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات في إسطنبول. إن موضوع المؤتمر هو سد الفجوة الرقمية، بين البلدان وداخلها على حد سواء، وستبدل تركيا قصارى جهدها لإنجاز هذا الهدف. وذكر بأنه يرى أن أفضل طريقة للقيام بذلك هي مساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات.

## 4 انتخاب نواب رئيس المؤتمر

1.4 قال الأمين العام إنه قد تم، في اجتماع رؤساء الوفود، اقتراح الأشخاص التالية أسماؤهم كنواب لرئيس المؤتمر: السيد ت. جايكوك (المملكة المتحدة)، والسيد د. غروس (الولايات المتحدة الأمريكية)، والسيد ل. ريمان (روسيا)، والسيد ر. غيلوز (تونس)، والسيد ت. ج. ثيومبيانو (بوركينا فاسو)، والسيد س. غوش (الهند).

2.4 اعتمد الاقتراح بالإجماع.

## 5 الهيكل المقترح للمؤتمر (الوثيقة DT/2)

1.5 قال الأمين العام إن اجتماع رؤساء الوفود أقر تقديم مشروع هيكل المؤتمر، على النحو الوارد في الوثيقة DT/2، إلى المؤتمر.

2.5 قال مندوب الجزائر إن النسخة الفرنسية من الوثيقة DT/2 ناقصة: فهي تفتقد إلى إشارة إلى فريق العمل التابع للجلسة والمعني بالخطة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول. كما أنها لا تتضمن التعديلات التي اعتمدها رؤساء الوفود. وقال مندوب المكسيك إن النسخة الإسبانية من الوثيقة ناقصة أيضا. وأشار مندوب سورية إلى أنه توجد اختلافات بين النسختين الإنكليزية والعربية من الوثيقة.

3.5 أشار مندوب لبنان إلى أن الوثيقة DT/2 تحتوي على التعديلات التي اعتمدها رؤساء الوفود.

4.5 قال مندوب جمهورية إيران الإسلامية إن العديد من اللجان وأفرقة العمل ستضطلع بالعمل بشأن الخطة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول. ولذلك فإنه يقترح إضافة صياغة إلى اختصاصات الفريق العامل التابع للجلسة العامة والمعني بالخطة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول تفيد بأن يقوم بالتنسيق على الوجه الصحيح مع اللجان الوثيقة الصلة من أجل التوصل إلى الإجراءات الملائمة.

5.5 وقد اتفق على ذلك.

6.5 قال الأمين العام، ردا على سؤال موجه من مندوب سويسرا، إن الفريق المخصص المسؤول عن جميع البيانات التي تلقى بالإشارة إلى الفجوة الرقمية سينشأ في الدورة الخاصة المقبلة المعنية بسد الفجوة الرقمية.

7.5 أيد مندوب اليونان إنشاء هذا الفريق المخصص وقال إنه يشرفه أن يشارك في عمله بنشاط.

8.5 تم إقرار الوثيقة DT/2.

## 6 انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان وأفرقة العمل

1.6 قرأ الأمين العام أسماء الأشخاص الذين اقترحهم رؤساء الوفود للعمل كرؤساء ونواب لرؤساء اللجان وأفرقة العمل

اللجنة 2: الرئيس: السيد ي. موهر (ألمانيا)

مراقبة الميزانية نواب الرئيس: السيد لاندسمان (أوكرانيا)

السيد س. توماس (ترينداد وتوباغو)

السيد ف. ريهل (سويسرا)

اللجنة 3: الرئيس السيدة م-ت ألاجوانين

لجنة الصياغة نواب الرئيس السيد ل. باركلاي (المملكة المتحدة)

السيد ل. سانز غاديا (إسبانيا)

السيد ه. لبادي (المغرب)

السيد أ. سفيتشنيكوف (روسيا)

السيدة هوي إلين تشينغ-تشي (الصين)

اللجنة 4: الرئيس السيد ن. كسراوي (سورية)

التخطيط والرمجة نواب الرئيس السيدة ل. ماك آدم (فتزويلا)

السيد م. سيميتش (يوغوسلافيا)

السيد ي. كواسومي (اليابان)

اللجنة 5:	الرئيس	السيد ت. زيتون (كندا)
الإجراءات وأساليب العمل	نواب الرئيس	السيد ي. ساماكة (مالي)
		السيدة هان إكسيا (الصين)
		السيد ج. ه. روهباخش (جمهورية إيران الإسلامية)
فريق العمل التابع للجلسة العامة	الرئيس	السيد ج. ناساسيرا (أوغندا)
والمعني بأقل البلدان نمواً	نواب الرئيس	السيد ج. تاندوه (غانا)
فريق العمل التابع للجلسة العامة	الرئيس	السيد إ. بورغ (مالطة)
والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين	نائبة الرئيس	السيدة إ. نزاغي (تترانيا)
فريق العمل التابع للجلسة العامة	الرئيس	السيدة و. روزمان (شركة International CompassRose)
والمعني بدور القطاع الخاص	نائبا الرئيس	السيد س. البشير (المملكة العربية السعودية)
		السيد ف. كاسابوغلو (اليونان)
فريق العمل التابع للجلسة العامة	الرئيس	السيد ل. ف. بيروني (البرازيل)
والمعني بالخطة الاستراتيجية	نائبا الرئيس	السيد م. غزال (لبنان)
وإعلان إسطنبول		السيد س. تشيبيكونغا (كينيا)
2.6 اعتمدت المقترحات.		

## 7 كلمة مدير مكتب تنمية الاتصالات

1.7 وجه مدير مكتب تنمية الاتصالات الشكر إلى السلطات التركية لاستضافتها المؤتمر، وأشار إلى سجل الحضور القياسي للوفود، والذي يزيد بنسبة 50% عن حضور المؤتمر العالمي السابق لتنمية الاتصالات، وقال إن ذلك يعد دليلاً على اهتمامها الكبير بقضايا التنمية. وقال إنه سيقدم موجزاً لأنشطة مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ مقررات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998، مبيناً الدروس المستفادة، بحيث تظل نصب الأعين في المناقشات المقبلة. وذكر أن تقرير الحالة المفصل وارد في الوثيقة 39. وسيتم إحالة تقرير كامل إلى المجلس في عام 2003.

2.7 وأشار بالذكر إلى نتائج المؤتمر السابق، التي كان من بينها مشروع خطة استراتيجية، وإعلان فالتينا، وخطة عمل فالتينا، وهي النتائج التي تتكون من 22 قراراً و11 توصية. ويوجز الفصل 1 من خطة العمل برنامجاً للتعاون، في حين يشرح الفصل 2 ستة برامج. وقد أسفر تنفيذ البرنامج 1 بشأن الإصلاح والتنظيم والتشريعات عن عدد من الدراسات والتقارير، بما في ذلك اتجاهات في إصلاح الاتصالات، ودراسات حالة. وقد عقدت حلقات عمل وحلقات دراسية منتظمة، مثل الندوة العالمية للأجهزة التنظيمية، والتي كانت ندوة ناجحة. وقد أسفرت إحدى توصيات الندوة عن إقامة مكتبة للقرارات التنظيمية وعن عدد من النماذج التدريبية بشأن القواعد التنظيمية للاتصالات، وضعت في مراكز التفوق والمؤسسات التدريبية الأخرى. وقد قدمت مساعدات مباشرة على الصعيد القطري والإقليمي. وكان من بين المبادرات الجديدة العديدة مبادرة G-REX، وهي شبكة عالمية لتبادل المعلومات بين الأجهزة التنظيمية، وخط ساخن للأجهزة التنظيمية يؤدي تبادل المعلومات عليه إلى مساعدة طالبي النداء على حل قضايا ملحة.

3.7 يعالج البرنامج 2 البنية التحتية للمعلومات العالمية وتطبيقاتها. ولقد كان الاتحاد الدولي للاتصالات من المنظمات القليلة التي عاجلت البنية التحتية للمعلومات في سياق الفجوة الرقمية. وقد شمل مشروع التجارة الإلكترونية للبلدان النامية، الذي بدأ قبل سنتين فقط، 113 بلداً بالفعل. وتم الاضطلاع بمبادرات من أجل الحماية البيئية والتنمية المستدامة بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والعديد من الشركات الخاصة.

4.7 تم تنفيذ البرنامج 3، الخاص بالنفوذ الشامل والتنمية الريفية، بواسطة إنشاء مراكز اتصالات مجتمعية متعددة الأغراض وبرنامج للنفوذ الشامل وتدريب القائمين بتشغيل أنظمة الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية كمتابعة للرأي 5 للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في عام 1996 وخطة عمل فالتينا. وتم القيام بأعمال أخرى بشأن النظام العالمي للاستغاثة والسلامة في البحار.

5.7 يعالج البرنامج 4 المسائل المتعلقة بالمالية والاقتصاد. وقد تم إصدار عدد من التقارير والمنشورات، بما في ذلك دراسات الحالة، ودليل عن التكاليف والتعريفات، وتقارير مالية سنوية. وقد وضعت قاعدة معلومات عن قضايا التعريفات على موقع مكتب تنمية الاتصالات على شبكة الويب، ويتم الاستئناس بها على نطاق واسع. وتم وضع أدوات لحساب التكاليف والتعريفات في حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية. وتم تقديم مساعدات مباشرة إلى بلدان معينة في سياق المسائل المتعلقة بالمالية والاقتصاد.

6.7 أسفر البرنامج 5 بشأن الشراكة مع القطاع الخاص عن إضافة 107 عضواً جديداً في القطاع. وهذا الاهتمام البادي بعمل مكتب تنمية الاتصالات سيكون ضرورياً لسد الفجوة الرقمية. وقد تم إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات التشغيلية مؤخرًا، وسيتم تشغيلها عن قريب. وقد شارك مكتب تنمية الاتصالات في عدد من الأحداث الإقليمية مع القطاع الخاص، بما في ذلك الموائد المستديرة التي عقدتها سوبر كوم ولجنة البلدان الأمريكية للاتصالات، وفي عدد من المنتديات الكبيرة. وكان من بين المبادرات الأخرى التي تم القيام بها مع القطاع الخاص "حضانات المنشآت" التي كانت ناجحة على وجه الخصوص في البرازيل.

7.7 يعالج البرنامج 6 الموارد البشرية والتنمية، وكان من أهم البرامج. ويعد التدريب أساسياً لنقل المعرفة، وقد زاد عدد المشتركين في الدورات التدريبية التي نظمتها مكتب تنمية الاتصالات بشكل ملحوظ على مدار الثلاث سنوات الماضية. واشتملت الأنشطة الأخرى تقديم المساعدات المشتركة ونشر المعلومات وبناء القدرات. وقد أنشئت مراكز تفوق تابعة للاتحاد في كل إقليم؛ وكان آخر ما تم إقراره منها ما سينشأ في كومنولث الدول المستقلة.

8.7 يشرح الفصل 3 من خطة عمل فالتينا المساعدة التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً وإلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مع استهداف عدد محدود من البلدان كل سنة. وفي عام 1999، تمت الموافقة، بعد اجتماعات المجلس في شهر يونيو، على تقديم المساعدة إلى بلدين، هما أوغندا واليمن. وتم تقديم المساعدة إلى ستة بلدان في عام 2000 وإلى ستة بلدان في عام 2001. وقد أتيح دعم كاف في عام 2002 من الدول الأعضاء والقطاع الخاص بحيث يمكن تقديم مساعدة إلى ثمانية بلدان. ويجري النظر في مد المساعدة على مدار سنتين إلى عدد كبير من البلدان، من أجل إتاحة الفرصة لتنفيذ البرنامج بالكامل. وقد تم تقديم المساعدة إلى بلدان عديدة لديها احتياجات خاصة، وقد اقترح مؤخراً تقديم تمويل من فائض تليكوم إلى البلدان الخارجة من حروب أو من نزاعات مدنية.

9.7 تشمل الأنشطة الأخرى التي يقوم بها مكتب تنمية الاتصالات تقديم المساعدات المباشرة وتنفيذ المشروعات، وهو ما يستند 15-10 في المائة من الميزانية السنوية. وقد نفذت مشروعات تعتمد على الصناديق الاستثمارية في أمريكا اللاتينية، ومن المأمول توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل بلداناً أخرى. وفي نفس الوقت، انخفض عدد المشاريع المنفذة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث حلت المشاريع القطرية محل التعاون التقني. وكان من بين المشاريع الخاصة لمكتب تنمية الاتصالات مشروع أفريتيل AFRITEL ومشروع إندافتل INDAFTEL، ومشروع في العراق. وتم الاضطلاع بمشاريع مخصصة عديدة تقوم على الحاجات الإنمائية.

10.7 تم نشر اثني عشر تقريراً أثناء تنفيذ خطة عمل فالتينا. وقد استخدمت تقارير تنمية الاتصالات العالمية، بوجه خاص، على نطاق واسع كمرجع. وتم إنشاء حلقة وصل من أجل الإحصاءات العالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واعترافاً بالدور القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات في هذا المجال، فقد عين الوكالة القائدة من أجل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بهدف الألفية الإنمائي للأمم المتحدة. وتم الشروع في تنفيذ عدد من دراسات الحالة وتنظيم حلقات عمل بشأن الإنترنت، وأصبحت جميع معلومات مكتب تنمية الاتصالات متاحة على موقعه على شبكة الويب.

11.7 تضمنت الأعمال التي قام بها القطاع تنفيذاً للمقررات المتخذة في فالتينا بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين عقد أربع اجتماعات وحلقات عمل تدريبية.

12.7 وكانت الزيادة في عدد أعضاء القطاعات المشاركين في قطاع تنمية الاتصالات فيما بين 1999 و2001 إلى ما مجموعه 247 عضواً، دليلاً على ثقة القطاع الخاص في عمل مكتب تنمية الاتصالات. وكان الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات نشطاً بوجه خاص، وأعطيت لنواب رئيسه مهام محددة، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المشورة بشأن ستة برامج في خطة عمل فالتينا. وتم إنشاء عدد من الشراكات مع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والوطنية ومع السلطات التنظيمية.

13.7 كان التركيز على مدى عدة سنوات على أهمية تدعيم التواجد الإقليمي لمكتب تنمية الاتصالات، وتم توسيع وظائفه وأنشطته وتأكيداتها. وشارك رؤساء المكاتب الإقليمية في اجتماعات رسم سياسات مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد الدولي للاتصالات وفي وضع الخطط التشغيلية وتنفيذها.

14.7 وترد تقارير عن عمل لجان الدراسات التابعة للمكتب في عدد من وثائق المؤتمر، حيث قامت لجنة الدراسات 1 بمعالجة 11 مسألة ولجنة الدراسات 2 بمعالجة ثمان مسائل. وقال، مشيراً إلى العملية التي تتبعها لجان الدراسات في عملها، إن بعض المسائل عولجت بصفة مستمرة على مدار السنوات الأربع الفاصلة ما بين دورات انعقاد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات، بينما عولجت مسائل أخرى بصفة دورية والبعض الآخر بشكل طفيف. ولذلك فإن عملية الإقرار تحتاج إلى مراجعة، وهو ما يأمل في أن يضطلع بها المؤتمر الحالي. وقال إنه يرى أنه ينبغي تضمين استنتاجات لجان الدراسات بشأن مسألة معينة في الخطط التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات كل سنة، وليس في نهاية 4 سنوات فحسب. وينبغي أن تحل مسألة جديدة محل مسألة تم حلها. إن مثل هذا الإصلاح ضروري، ففي المناخ الحالي للاتصالات، يمكن أن تصبح المسائل عتيقة خلال فترة 4 سنوات.

15.7 إن آليات تنفيذ هذا التغيير موجودة في هيكل مكتب تنمية الاتصالات، وداخل الاتحاد الدولي للاتصالات، وفي المكاتب الإقليمية الخمسة وفي مكاتب المناطق التابعة لها. فمدير كل برنامج في خطة عمل فالتينا يعمل بالتساوق مع المكاتب الميدانية ومع مديري البرامج الأخرى من أجل تخطيط المشروعات وتنفيذها. وقد جسدت عملية النهوض بالتنمية في بعثات: أولاً، لتحليل البيئة والحدود التي تفرضها؛ وثانياً، لتحديد الإجراءات والمشروعات وتقييمها؛ وثالثاً، لترويج الإجراءات والمشروعات من أجل الحصول على تمويل خاص أو عام؛ ورابعاً، لتنفيذ الإجراءات والمشروعات. وبعد ذلك تكرر البعثة الأولى لاستكمال الحلقة. وتدعم البعثات

الأربع بلجان للدراسات، وتنمية الثروة البشرية وبناء القدرات، وتقاسم المعلومات. وقد استخدمت هذه العملية، التي تشكل بالدرجة الأولى استراتيجيات " من القاع إلى أعلى"، إلى جانب الخطة الاستراتيجية، لتصميم استراتيجيات مترابطة لخطة العمل. وتتكون هذه الخطة من برامج، وإجراءات أفقية، وتعاون دولي، وأوجه أخرى، بما في ذلك القضايا الإقليمية.

16.7 شملت التحسينات التي أدخلت في عمل مكتب تنمية الاتصالات على مدار 4 سنوات الماضية وضع خطوط توجيهية من أجل التخطيط التشغيلي، وإعادة تشكيل المكتب للوفاء بأهداف خطة عمل فالتا، وإعطاء المكاتب الإقليمية سلطات أكبر، وإنشاء وحدة لتحسين الاتصالات الداخلية والخارجية، وفتح الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات أمام عضوية أكبر، وإجراء حوار مع الأجهزة التنظيمية ووضع بروتوكول إنترنت. وتمثل الدرس الأساسي المستفاد في أن صناعة الاتصالات تتطور بسرعة. إن أربع سنوات تعتبر فترة طويلة لوضع خطة على مدارها، ويتعين إدخال مرونة تسمح بإدراج قضايا جديدة في عمل مكتب تنمية الاتصالات. وتمثل درس آخر في أنه يجب المحافظة على التركيز على الرسالة الأساسية. وقد كانت الصدارة لمنطقة البلدان الأمريكية في كفاءة تنفيذ المشروعات، وربما تعمل أقاليم أخرى على محاكاتها بنجاح. وتمثل واحد من أهم الدروس في أن الاتحاد الدولي للاتصالات لم يعد وحده في الميدان، حيث دخل العديد من الأطراف الجدد إلى هذا الميدان.

17.7 ومنذ عام 1998، وجدت ظروف سوقية جديدة، ونشأت ظروف تنظيمية جديدة، وتفوقت الهواتف المتنقلة على تلك الثابتة، وأخذت الإنترنت وشبكات النطاق العريض والقطاع الخاص تنمو، وأصبحت الفجوة الرقمية قضية تشغل الانتباه. ولمواجهة هذه التحديات، تم دعم مكتب تنمية الاتصالات على الصعيد الدولي من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بواسطة الجهات التنظيمية والجهات التشغيلية والقطاع الخاص. وقامت مجموعة البلدان الثمانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، التي توافرت لها القوة السياسية والمالية التي يفتقدها مكتب تنمية الاتصالات، بمبادرات لسد الفجوة الرقمية. كما اشترك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ووكالات التنمية الوطنية والمنظمات الإقليمية المسؤولة عن الاتصالات في تنمية الاتصالات أيضا. وتعاون مكتب تنمية الاتصالات مع جميع هؤلاء الشركاء، وتقاسم معهم البرامج والخبرات والتجارب.

18.7 ويحضر هذا المؤتمر قرابة 150 دولة عضو، يمثلون العالم المتقدم والناشئ والنامي. ولذلك فلم يعد المؤتمر حلقة مغلقة على البلدان النامية وحدها، وذلك اعترافا بأن التنمية قضية تم الجميع. وقال إنه واثق من أن المؤتمر سيقدم رؤيا مشتركة عن الفجوة الرقمية، علاوة على خطة عمل جديدة وإعلان إسطنبول.

## 8 تشكيل أمانة المؤتمر

1.8 قال الأمين العام إن تشكيل أمانة المؤتمر سيكون على النحو التالي:

أمين المؤتمر	السيد يوشيو أوتسومي
الأمين التنفيذي	السيد ه. توري
أمين الجلسة العامة والجلسة الخاصة المعنية بالفجوة الرقمية	السيد ب. غانيه
منسق المؤتمر	السيد غ. بو سعيد
الأمين التنفيذي	السيدة ه. لاوغيسين
أمين اللجنة 1	السيد ب. غانيه
أمين اللجنة 2	السيد ج. إيديت
أمين اللجنة 3	السيد م. مينجيس

- أمين اللجنة 4 السيد ب. توري
- أمين اللجنة 5 السيد ك. ميرسكي
- أمين فريق العمل التابع للجلسة العامة  
والمعني بأقل البلدان نموا
- السيد ب. سانو
- أمين فريق العمل التابع للجلسة العامة  
والمعني بدور القطاع الخاص
- السيد ج. زافاتيرو
- أمين فريق العمل التابع للجلسة العامة  
والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين
- السيدة ب. فاسين
- أمين فريق العمل التابع للجلسة العامة  
والمعني بالخطة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول
- السيد ي. هاميتي
- 2.8 أحيط علما بتشكيل أمانة المؤتمر.
- 9 إسناد الوثائق (الوثيقة DT/5)
- 1.9 دعا الرئيس إلى تقديم تعليقات على الوثيقة DT/5 .
- 2.9 أبدى مندوب لبنان أسفه بسبب إدراج الوثيقة 83. لقد قدمت الوثيقة بشأن تكنولوجيا معلومات الاتصالات ولم تبناها الإدارة اللبنانية. ولذلك لا بد له من أن يعرب عن تحفظاته بهذا الصدد. وقال إن المسألة ستناقش بشكل أكبر في اجتماع للمجموعة العربية.
- 3.9 قال الرئيس إن الوثيقة 83 قدمت من عضو قطاع وليست لها صلة مباشرة بالإدارة اللبنانية.
- 4.9 قال مندوب سورية إنه ينبغي للجنة التوجيهية أن تناقش مسألة الوثائق المقدمة من أعضاء القطاع. وقال إنه يرى أن بوسع أعضاء القطاع أن يقدموا مساهمات لا اقتراحات محددة، ودعا إلى قيام الجلسة العامة بوضع خطوط توجيهية في هذا الشأن.
- 5.9 قال الرئيس إنه ستجري متابعة للمسألة.
- 6.9 استرعى مندوبو لبنان والجزائر والمغرب الانتباه إلى الوثائق التي أغفلتها الوثيقة DT/5 .
- 7.9 قال الرئيس إن الوثائق المشار إليها مدرجة في نسخة منقحة من الوثيقة DT/5.
- 8.9 أحيط علما بالوثيقة DT/5.
- 10 ساعات عمل جلسات المؤتمر
- 1.10 اقترح الرئيس أن تعقد الجلسات عادة من الساعة 9:00 إلى الساعة 12:00 ومن الساعة 14:00 إلى الساعة 17:00. وفي أعقاب تعليقات من مندوبي روسيا وسورية وجمهورية إيران الإسلامية، اقترح كذلك أن تبدأ الجلسات بعد ظهر يوم الجمعة في الساعة 14:30.



- 2.10 وقد اتفق على ذلك.
- 3.10 أحيط علما بساعات العمل المقترحة.
- 11 بيان كاتب الدولة لشؤون البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المغرب
- 1.11 ألقى كاتب الدولة لشؤون البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المغرب البيان الوارد في الملحق ألف.
- رفعت الجلسة الساعة 13:25.

الرئيس

الأمين

ف.م. يوردال

ب. غانيه

## الملحق ألف

### كلمة وزير الدولة للبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب

سيدي الرئيس،

أصحاب السعادة،

سيداتي سادتي،

إن العالم يشهد ثورة، فنحن ننتقل من مجتمع صناعي إلى مجتمع قد تجاوز المرحلة الصناعية. ويأخذ هذا المجتمع الأخير اليوم شكل مجتمع المعلومات واللامادية والمعرفة.

وقد أصبحت تنبؤات وتوقعات المحللين أو "ذوي البصائر"، التي مضى عليها نحو عشرين عاماً فقط، الواقع الذي نعيشه اليوم. وقد أكد التطور الفعلي هذه التنبؤات إلى حد بعيد، بل إنه تجاوزها.

وإننا نتحقق من ذلك يوماً بعد يوم؛ فهذا المجتمع الجديد يتسم بشكل بارز بتطور الخصائص العلمية والتقنية الأساسية من ناحية، وبتطوره المؤسسي من ناحية أخرى.

"تتضمن كلمتي المطبوعة توضيحاً مفصلاً للجوانب المختلفة لهذا المجتمع. وحرصاً على توفير الوقت، أود أن أعرض بإيجاز النقاط التالية:

- استراتيجية دمج المغرب في مجتمع المعلومات والمعرفة،
- المقترحات الأولى التي قدمها المغرب حتى يتكيف الاتحاد الدولي للاتصالات مع بيئته الجديدة،
- الأعمال التحضيرية لمؤتمر المندوبين المفوضين في مراكش."

لقد أدرك المغرب من جانبه منذ سنوات عديدة هذه التغيرات الهامة التي شهدها عالم الاتصالات، حيث أنشأ منذ بداية الثمانينات المكتب الوطني للبريد والاتصالات، الذي يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال في إدارة قطاع الاتصالات. وبعد ذلك، فتح المغرب الطريق أمام تحرير قطاع الاتصالات، في إطار عملية إزالة النظم وتحرير الاتصالات، بموجب القانون 96-24 الذي صوت عليه البرلمان المغربي في 29 يونيو 1997، وصدر في 7 أغسطس 1997.

وتم تنفيذ هذه العملية، مع تطبيق القانون في عام 1998، بهدف تحرير القطاع بشكل تام في نهاية عام 2002. وتم اجتياز أول مرحلة في تحرير الاتصالات بقدم المشغل الثاني ميديتل Méditel (تليفونكا، تليكوم البرتغال ومجموعة مصرفية مغربية) في مجال المهاتفة المتنقلة في عام 2000.

ونجم عن ذلك توسع هائل، فزاد عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول من أقل من 250 000 مشترك في نهاية 1999 إلى ما يقرب من خمسة ملايين في فبراير 2002، موزعين بنسبة 78% لشركة اتصالات المغرب IAM (المشغل القديم)، و22% للمشغل ميديتل. وهذا يمثل زيادة تبلغ 15 ضعفاً تقريباً لعدد أجهزة الهاتف المحمول في عام 2001 وللمشغلين الاثنین مجتمعين!

ويقوم المغرب، وقد أكدت السلطات العليا في الدولة إرادتها بوضوح، بإعداد وتنفيذ "الاستراتيجية الوطنية لدمج المغرب في مجتمع المعلومات والمعرفة"، المغرب الإلكتروني.

وضمناً لنجاح هذه الاستراتيجية، فإننا قد فضلنا اتباع نهج شامل ومتكامل في مجالات الاتصالات، والمعلوماتية، والسمعيات البصرية، وتعدد الوسائط، والاتصالات بشكل عام. وبهذا الشكل، فإننا نستخدم بشكل كامل وعلى النحو الأمثل تقارب تكنولوجيا المعلومات، وأوجه التآزر بينها، وطابعها التكاملية، في رؤية استراتيجية.

وقد وضعت المعالم الأولى لهذه الاستراتيجية في الندوة "المغرب الإلكتروني"، المنظمة في الرباط في يومي 4 و5 أبريل 2001.

وفي ظل تنفيذ هذه الاستراتيجية، تشكل ثلاثة تواريخ مواعيد جوهرية، هي أعوام 2002 و2005 و2010.

- في نهاية عام 2002، يتعين على المغرب أن يضع جميع السياسات وجميع العناصر والآليات الأساسية للبيئة، والعناصر التشغيلية اللازمة لتنفيذ استراتيجية المغرب الإلكتروني بسرعة كبيرة، والتعجيل بتوسيع نطاقها.

- وفي عام 2005، وهي خطوة مرحلية، يستهدف المغرب التوصل إلى معايير البلدان الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وفي عام 2010، يجب أن يتكامل المغرب تماماً في المجال الأوروبي وفي عملية العولمة من أجل الاندماج بشكل منسق وتنافسي؛ وبناءً على ذلك، يتعين أن تتقارب معايير المغرب من معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السائدة في المجال الأوروبي.

وتتمثل المحاور الأساسية الخمسة للمغرب الإلكتروني فيما يلي:

- تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
- الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات،
- التعجيل بالتحريك والتنافس،
- إعادة تعريف دور الدولة،
- وضع سبل تنفيذ استراتيجية المغرب الإلكتروني.

بيد أن أمثلة الانتشار الهائل لأجهزة الهاتف المحمول، وهوائيات استقبال الإرسال التلفزيوني الساتلي في المغرب تجعل الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في مرحلتَي العامين 2005 و2010 ممكنة. فالواقع أن المغريين يحبون التكنولوجيا الجديدة. بمجرد أن تصبح تكاليفها معقولة.

وقد أدى التنافس في مجال الاتصالات، والقانون 96-24 الخاص بالاتصالات إلى زيادة عدد الهواتف في بضع سنوات من بضع عشرات الآلاف إلى ثلاثة ملايين هوائي، وعدد أجهزة الهاتف المحمول من 250 000 إلى خمسة ملايين تقريباً في عام 2002. ويمكننا أن نأمل بشكل معقول أن تؤدي نفس الظاهرة، مع اتخاذ تدابير ملائمة ومبتكرة وجريئة، إلى زيادة عدد مستعملي الإنترنت من 300 000 حالياً إلى ثلاثة ملايين في عام 2005 وإلى عشرة ملايين في عام 2010.

وأخيراً، يجب الإشارة إلى أن التوسع الهائل في استخدام الهاتف المحمول في المغرب، في فترة زمنية قصيرة جداً، قد تم مع تغطية الجزء الأكبر من البلد، وبتكلفة تتناقض بشكل مطرد بالنسبة إلى المستعمل.

وتعتبر هذه التجربة، في إطارها المؤسسي، بحق، معلماً في البلدان العربية والإفريقية.

وفي هذا السياق الذي تسوده تحولات تكنولوجية عميقة، يشرف المغرب أن يستضيف مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات. فبعد مؤتمر كيوتو في عام 1994 ومؤتمر مينيابوليس في عام 1998 يأتي دور إفريقيا، بناءً على دعوة المغرب، لتنظيم هذا الحدث الهام في مراكش، في الفترة من 23 سبتمبر إلى 18 أكتوبر 2002.

وتتسم الأعمال التحضيرية بزيارات وفود عديدة إلى المغرب ومراكش. وتوضيحاً لكبير اهتمام المغرب بالاتحاد، تجدر الإشارة هنا إلى زيارة السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد، إلى المغرب في أكتوبر 2000، والمقابلة التي أجراها مع سمو الملك محمد السادس.

وقد اتخذت جميع الترتيبات والتدابير لتنظيم مؤتمر المندوبين المفوضين بنجاح تام. وتجري الأعمال التحضيرية على قدم وساق في مراكش لاستقبال المندوبين والمدعوين في أفضل ظروف ممكنة. وقد أصبحت هذه المدينة الأسطورية مكاناً مرموقاً للقاءات العالمية، إذ استقبلت عدداً من الاجتماعات منها الاجتماع الوزاري الذي تم فيه الاستعاضة عن مجموعة الغات بمنظمة التجارة العالمية في عام 1994، كما استقبلت مؤخراً في نوفمبر 2001 اجتماع مؤتمر الأطراف-7 (COP7)، بشأن التغيرات المناخية.

ومن أجل إشراك القطاع الخاص في هذا الحدث العالمي، وخلق فرص لإثراء الحوار وتوسيع نطاقه بشأن عدد من المشاكل الحالية التي تخرج من النطاق المحدود لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002، يقترح المغرب تنظيم معرض ومنتدى إلى جانب مؤتمر المندوبين المفوضين-2002.

وسيشكل المعرض واجهة لعرض أحدث الأجهزة وآخر الاتجاهات التكنولوجية التي تؤكد التحول إلى مجتمع المعلومات. وسينظم هذا المعرض على نحو يجعل منه المكان المفضل لإقامة علاقات عمل وعلاقات تجارية بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في العالم، والمستعملين ورجال الصناعة، في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

أما المنتدى، فهو سيشكل من جانبه منصة تتيح الخروج من إطار جدول الأعمال المحدد بالفعل لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002، لمناقشة مواضيع الساعة الحساسة، مثل مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية. وعملاً على إثراء المناقشات والمقترحات، سيدعى إلى المشاركة في أعمال المنتدى شخصيات من رواد القطاع في العالم، الاقتصاديين والسياسيين على السواء، وكذلك من المفكرين البارزين.

وينبغي أن تفضي مناقشات وأعمال المنتدى، بوجود ومشاركة الأطراف الفاعلة العالمية المعنية بأكبر درجة بهذه المواضيع ذات الأولوية، إلى "إعلان منتدى مراكش". وستشكل أعمال المنتدى وإعلانه النهائي مصدراً يستلهم به، وستوفر سبلاً هامة للتأمل من أجل إعداد أنشطة "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" التي ستعقد على مرحلتين، في سويسرا في عام 2003، وفي تونس في عام 2005.

وأنة ليشرف البلدان العربية أن يكون المغرب هو أول من يستضيف من بينها أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد.

وسيجري هذا الحدث في سياق تحولات تكنولوجية عميقة تتطلب من الاتحاد أن يبذل جهوداً للتكيف مع هذه البيئة.

ونحن نشهد يوماً بعد يوم أن التحولات الكبيرة الجارية لا تعزى فقط إلى حداثة التكنولوجيات، ولكن تعزى بشكل أساسي إلى أن تضافر التكنولوجيات الجديدة وأثرها قد شكلا في نهاية المطاف مجتمعاً للمعلومات والمعارف يتفق شكل متزايد الوضوح مع المجتمع الصناعي.

ونرى في هذا السياق أن الاتحاد لا يملك أن يظل على هامش هذه التحولات الهامة، وأن يخاطر بأن يقتصر عمله على القيام بدور ثانوي.

وينبغي كذلك أن تنقسم أهداف الاتحاد إلى فئتين:

- الاستفادة من مكتسبات الاتحاد ومكامن القوة فيه، وفتح آفاق جديدة بغيمة تمكين جميع سكان العالم من الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك عن طريق اتباع نهج عالمي إزاء مجتمع المعلومات والاقتصاد.
- اتخاذ زمام مبادرات جديدة تتيح للاتحاد أن يقوم بدور من الطراز الأول في مجتمع المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للاتحاد أن يبدي قدرة كبيرة على التكيف وأن يتحلى بالمرونة. كما ينبغي أن يشكل توسيع نطاق أنشطته مشروعاً مشتركاً للمستقبل، ومرتكزاً هاماً للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن شأن هذه الوحدة في المصالح والكفاءات أن تحافظ على دور الاتحاد وتعززه.

ويشارك المغرب في إطار جامعة الدول العربية في إعداد مقترحات لمؤتمر مراكش لتوفير السبل للاتحاد للتكيف مع بيئته.

وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يقدم المغرب إلى هذا المؤتمر طلباً لاستهلال مشروع تجريبي يتعلق بتوسيع نطاق شبكة وطنية وتطوير مضمونها، وهو ما سيشكل فيما نرى الحلقة الأولى من الاندماج في مجتمع المعلومات.

وأخيراً فإن المغرب، وهو البلد المضيف لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2002 والموطن التقليدي للحوار، يظل منفتحاً لتلقي جميع الاقتراحات ودراستها بروح بناءة.

إن مؤتمر المندوبين المفوضين في مراكش في 2002 هو أول مؤتمر في القرن الحادي والعشرين أو في الألفية الثالثة، وهو ما يزيد من طابعه الرمزي.

ولعل هذا المؤتمر يأتي في اللحظة المناسبة لاتخاذ قرارات نهائية بشأن المشاكل الهامة التي ظلت معلقة منذ مؤتمر مينيابوليس 1998 أو مؤتمر كيوتو 1994. وهو سيتيح فرصة كبيرة للاتحاد لاتخاذ قرارات حكيمة تمكنه من أن يكون المنظمة التقنية العالمية المرجعية في مجتمع المعلومات والمعرفة.

ويأتي هذا المؤتمر في حينه لتمكين البلدان العربية والقارة الإفريقية من الانتقال بشكل مباشر من مرحلة التنمية إلى التنمية المستدامة عن طريق المشاركة بفاعلية في مجتمع المعلومات والمعرفة.

ويظل المغرب متأهباً تماماً، ولن يدخر جهداً لكفالة نجاح مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في مراكش، بالتفاهم مع جميع الأطراف المعنية وبمشاركة هذه الأطراف.

وأشكركم على حسن متابعتكم وأرحب بكم في المغرب.